مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٧٨

الاثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد زاوتر
	إندونيسيا	السيدة هنداروننغروم
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بلانكو كوندي
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد غونسالفيس
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1150)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

توجيه الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نبدأ، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به سانت فنسنت وجزر غرينادين في رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد نوه جميع أعضاء المجلس بالعمل الممتاز الذي قامت به سانت فنسنت وجزر غرينادين، وسنحاول محاكاته. ولذلك، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1150)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/1150، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الأخرى لتزويد مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب صدور تقرير الأمين العام (S/2020/1150) المعروض على الأعضاء اليوم وقبل تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من المؤسف أننا نمر بفترة من التوترات السياسية المتصاعدة، التي تتسم بالخلافات المستمرة بين أعضاء الائتلاف الحاكم. وبعد ستة أسابيع من تعليق عمل مجلس الوزراء وإعلان بدء المشاورات مع طائفة واسعة من ممثلي القوى السياسية والمجتمع المدني، وجه الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي كلمة إلى الأمة بعد ظهر أمس. وفي تلك الكلمة، أعلن الرئيس نهاية الائتلاف بين ”مسار التغيير“ و”الجبهة المشتركة من أجل الكونغو“، وأكد أنه قرر، نظراً لفقدان الأغلبية البرلمانية الحالية، تعيين مستشار مكلف بتحديد أغلبية جديدة مستعدة لدعم برنامجه الإصلاحي. وشدد أيضاً على أنه إذا لم يتمكن هذا المستشار من تحديد أغلبية برلمانية جديدة، فإنه سيشرع في حل المجلس الوطني ويطلب من الشعب الكونغولي منحه الأغلبية عبر صناديق الاقتراع.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، في حين ندرك نهاية الائتلاف كما قرر الرئيس، رفضت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو التحليل الذي يفيد بوجود أزمة بين الحكومة والبرلمان ووصفت قرارات رئيس الدولة بأنها غير دستورية. وفي الوقت نفسه، رحب العديد من ممثلي المجتمع المدني والمعارضة بتقييم رئيس الدولة للوضع السياسي في البلد وأعربوا عن تأييدهم لنهجه. وللأسف، يجب علينا اليوم أن نشجب الاشتباكات بين مقاتلي القوتين السياسيتين حول البرلمان وداخله.

وفي ضوء هذه التوترات، اجتمعت البعثة خلال الشهر الماضي مع العديد من ممثلي القوى السياسية والمجتمع المدني لتشجيعهم على حل خلافاتهم عن طريق الحوار وتجنب أي

أعمال يمكن أن تحرض على العنف. وشددت البعثة أيضا على ضرورة تركيز جهودهم على التوصل إلى اتفاق بشأن سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات المؤسسية، التي لا غنى عنها لتحسين الأمن والحياة اليومية للشعب الكونغولي. وسنواصل استخدام مساعينا الحميدة لتيسير التوصل إلى حل سلمي ومبكر لهذه الحالة السياسية الحساسة، التي إذا استمرت، يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على الحالة الاقتصادية والأمنية في البلد في سياق جائحة مرض فيروس كورونا.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما زلت قلقة إزاء استمرار أزمة الحماية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال انعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتشريد تؤثر على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. في الواقع، في حين أن أنشطة الجماعات المسلحة لا تزال مستمرة في إقليمي دجوغو وإيرومو في إيتوري، وإن كانت في الآونة الأخيرة على مستوى أدنى، فقد سُجلت مرة أخرى في الشهر الماضي حوادث خطيرة جدا من أعمال العنف بين القبائل والهجمات ضد المدنيين في أقاليم بيني وماسيسي وروتشورو في كيفو الشمالية، وكذلك في أقاليم أوفيرا وموينغا وفيزي في كيفو الجنوبية. إن الأنشطة الفتاكة للجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية في تلك الأقاليم، تبرز الدور الحاسم الأهمية الذي يتعين على قوة البعثة، بما في ذلك لواء التدخل التابع للقوة، مواصلة القيام به لدعم قوات الأمن الوطنية في توسيع سلطة الدولة وردع العنف ضد المدنيين.

ولا تزال حماية المدنيين تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للبعثة تضطلع بها من خلال اتباع نهج البعثة بأكملها الذي يشمل العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة. ونظراً لتدهور الحالة الإنسانية في المقاطعات المتضررة من النزاع، فإن حماية المدنيين تعتمد أيضاً اعتماداً شديداً على الوصول دون عوائق إلى المحتاجين. ولذلك، فإنني أدين بشدة الهجمات غير المقبولة التي وقعت مؤخرا على العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون مساعدة السكان المدنيين الضعفاء، رغم ما تواجه من تحديات عملياتية وأمنية عديدة. إن قدرة العاملين في المجال الإنساني على دعم السلطات الكونغولية ضرورية للغاية لتخفيف معاناة ضحايا النزاع، وكانت أساسية لإنهاء تفشي إيبولا الحادي عشر في مقاطعة إكواتور.

كما أن حماية المدنيين تتطلب إغلاق المجال أمام الجهات الفاعلة التي ترتكب الفظائع، من خلال كفالة المساءلة عن جرائمها. ولذلك فإن محاكمة نتابو نتابيري شيكا وإدانته مؤخرا بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك الاغتصاب والاسترقاق الجنسي وتجنيد الأطفال، يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للقضاء العسكري الكونغولي في مكافحة الإفلات من العقاب.

إن بعض أخطر التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية – من وجود الجماعات المسلحة الأجنبية إلى الاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية والاتجار بها – يتطلب بذل جهود إقليمية ودولية للتوصل إلى حلول مستدامة. وفي هذا السياق، أحيي الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية للمشاركة البناءة مع جيران البلد لحل خلافاتهم، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتوطيد السلام والاستقرار الإقليميين. ومع اقتراب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي من بداية رئاسته للاتحاد الأفريقي، من المرجح أن تستمر تلك الجهود في عام ٢٠٢١.

وستواصل البعثة العمل عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا لدعم الحكومة في هذا الصدد، باعتبارها أحد مكونات استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى. ولا تزال البعثة ملتزمة أيضا بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لكفالة التآزر والتأكد من

أن استثمارنا المشترك في دعم الاستقرار الإقليمي يحقق أقصى قدر من النتائج.

وقد احتل الخفض التدريجي وانسحاب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف مكانة بارزة في مناقشاتنا مع الحكومة في الأشهر الأخيرة. وأسفرت تلك المناقشات عن الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالخفض التدريجي والمرحلي للبعثة، التي أطلع الأمين العام المجلس عليها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتمثل الاستراتيجية المشتركة رؤية مشتركة للخفض التدريجي المسؤول والمستدام وخروج البعثة.

وهذه العملية الانتقالية ليست عملية بدأت مؤخراً، بل هي، بالأحرى، استمرار للخطوات التي اتخذت في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨ وما تلاها من انتقال سلمي للسلطة. ومنذ ذلك الحين، أغلقت البعثة تسعة مكاتب ميدانية، وهي موجودة حاليا في ست مقاطعات فقط، بالإضافة إلى مقر البعثة في كينشاسا. وتقر الاستراتيجية المشتركة بأن الحقائق على أرض الواقع والاحتياجات الأمنية يختلفان في كل مقاطعة لا تزال البعثة موجودة فيها. ولذلك، فإنها تتوخى نهجا مصمما من خلال استراتيجيات خاصة بالمقاطعة تهدف إلى توطيد أثر البعثة تدريجيا في المقاطعات الثلاث الأكثر تضررا من النزاع القائم، وهي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١، ستنسحب البعثة انسحابا كاملا من كاسايس، وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٢، إن استمرت الإنجازات في تحقيق الاستقرار، ستكون أيضا في وضع يمكنها من الانسحاب من تنجانيقا.

وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق سلطات الدولة. ولذلك فإن استدامة ووتيرة انتقال البعثة يتوقفان على قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية وتعزيز وجودها المؤسسي في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، تدعم البعثة بالفعل بنشاط تنفيذ خطة الحكومة لإصلاح الشرطة الوطنية والخطة المشتركة لإصلاح نظام العدالة التي وقعت مؤخرا بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما عززت البعثة مشاركتها مع أصحاب المصلحة المعنيين للدعوة إلى وضع الإطار الجديد لتعزيز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع والإشراف عليه، وهي على استعداد لزيادة جهودها لتنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن.

ويقود نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية فرقة عملنا المعنية بالمرحلة الانتقالية، وقد كُلف بكفالة الاستفادة من المزايا النسبية لجميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وشركائها لتعزيز أوجه التكامل، وإيجاد أوجه تآزر إيجابية، وتفادي الثغرات المحتملة في البرمجة والدعم المقدم إلى الحكومة.

وقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا العالمية على الأنشطة العادية للبعثة، كما كان الحال في سياقات حفظ السلام الأخرى. وحتى اليوم، بلغ مجموع أفراد البعثة الذين كانت نتيجة فحصهم إيجابية بالنسبة لمرض فيروس كورونا ١٧٣ فرداً، تعافى منهم ١٥٣ فرداً وتوفي ستة بعد إصابتهم بالفيروس. وفي هذا السياق الصعب، بذلت البعثة قصارى جهدها للوفاء بولايتها مع مواصلة كفالة سلامة وأمن الموظفين المدنيين والعناصر النظامية. ولتحقيق ذلك، أصدرتُ تعليماتي إلى البعثة بأن تمتثل امتثالاً صارماً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من خطر العدوى وضمان التعامل بشكل مناسب مع الحالات المشتبه فيها والمؤكدة من مرض فيروس كورونا.

(تكلمت بالفرنسية)

وكما ذكرتُ في مستهل ملاحظاتي، فإن الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية متقلبة للغاية. ويمكن للمجلس أن يؤدي دوراً هاماً في تيسير التوصل إلى تسوية تفاوضية لهذه الأزمة السياسية، وذلك من أجل إعطاء الأولوية للحلول الدائمة التي تضع مصالح الشعب الكونغولي فوق الأهداف السياسية القصيرة الأجل التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات.

ولا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحمل أزمة مؤسسية خطيرة. فهي تحتاج إلى مؤسسات مستقرة تؤدي وظيفتها ويمكنها العودة إلى العمل في أقرب وقت ممكن، مع التركيز على الانتعاش الاقتصادي الوطني والاستقرار في الجزء الشرقي من البلاد قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٣.

وختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التزامها الثابت ودعمها لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللبعثة. فالبعثة عند منعطف حاسم فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لدعم الاستقرار من أجل إحلال سلام وتنمية دائمين.

وأود أن أشكر المجلس على توجيهاته في الخطوات المقبلة لهذا العمل الحيوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة السيدة ليلى زروقي على إحاطتها.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أركز على التحديات الأمنية المستمرة في الجزء الشرقي من البلد. إننا ندين الهجمات المتكررة التي تستهدف المدنيين والقوات المسلحة في مقاطعتي كيفو وفي إيتوري. وقد أسفرت الحوادث التي وقعت في إيتوري عن وقوع نحو عشرة ضحايا في الأسبوع الماضي. وهناك حاجة ماسة إلى وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتخفيف حدة التوترات بين القبائل بتعزيز وجود الدولة من أجل كسر حلقة العنف.

ويجب على البعثة، في تلك المقاطعات، أن تركز جهودها لا على حماية المدنيين فحسب، بل أيضاً على تحقيق الاستقرار في المؤسسات الكونغولية ودعمها. وفي هذا الصدد، يجب بذل الجهود على النحو الواجب من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بقوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

وبما أن أعمال العنف ترتكبها جماعات مسلحة محلية وأجنبية على السواء، فلا بد من توسيع نطاق التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرات التي اعتمدها الرئيس تشيسيكيدي. فينبغي أن يحقق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى نتائج ملموسة بالنسبة للاستقرار السياسي والسلام.

وأنتقل الآن إلى نقطتي الثانية. على الصعيد الإنساني، تحقق النجاح في القضاء على تفشي وباء إيبولا للمرة الحادية عشرة في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل كل من الحكومة الكونغولية والشركاء الذين ساهموا في ذلك، ولا سيما منظمة الصحة العالمية.

بيد أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا تزال تثير قلقاً بالغاً. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً. وهناك حاجة حيوية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب وضع حد للهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. ومن الضروري احترام حقوق الإنسان. ويجب ألا تُستخدم التدابير المتخذة لمكافحة مرض فيروس كورونا لتبرير انتهاكات تلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضاً أن ندعم البلد في السعي إلى التغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. إن تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة القبلية شروط أساسية للتوصل إلى سلام دائم.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة والأخيرة، يتعين على مجلس الأمن دعم المرحلة الانتقالية التي تمر بها البعثة. وترسم الاستراتيجية المشتركة التي قدمتها البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية مساراً واضحاً: أي تركيز البعثة على المناطق التي تكون فيها الحالة أكثر

تقلباً ومواصلة توطيد الدولة ومؤسساتها على حد سواء. وتضع تلك الاستراتيجية الأساس لنقل المهام من البعثة إلى السلطات الكونغولية وإلى الفريق القطري. وينبغي، بطبيعة الحال، أن يكون هذا الانتقال تدريجياً وأن يتم على مراحل في نفس الوقت.

وسيتطلب تحقيق الاستقرار الدائم في البلد أيضاً مزيداً من الجهود والالتزام من جانب جميع الجهات المعنية. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى إصلاح قطاع العدالة والأمن، ولكنني أود أن أذكر أيضاً برامج التنمية. ففي جميع تلك المجالات، ستكون المشاركة الكاملة للمرأة ذات أهمية حيوية. وتعلم جمهورية الكونغو الديمقراطية أن بوسعها أن تعول على دعم فرنسا الكامل في هذا الصدد.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المجلس لتجديد ولاية البعثة، أود أن أشيد بموظفيها الذين يعملون في ظل ظروف تتسم بالتقلبات التي كثيراً ما يستهدفون فيها. وفي هذا السياق، يجب أن تكون البعثة قادرة على بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة، التي تتوقف على إعادة تشكيل لواء التدخل التابع للقوة. وتجري حالياً مناقشات بين البلدان المساهمة والأمانة العامة، من شأنها تيسير التنفيذ الفوري للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة ترسيان الأساس لشراكة متجددة. ومن واجبنا الآن أن ندعمها على طريق السلام الدائم.

السيد فام هاي أنه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الثاقبة.

وأود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحيط وفد بلدي علماً بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في تخفيف حدة التوترات وكفالة مناخ سياسي مؤات من أجل السلام والاستقرار.

ونحيط علما أيضا بمساعي الحكومة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما النساء، في الحياة السياسية.

وعلى الجبهة الأمنية، على الرغم من أن أكثر من ثلثي جمهورية الكونغو الديمقراطية ينعم بالاستقرار، فإن استمرار انعدام الأمن وانتشار أعمال العنف في الجزء الشرقي من البلد – لا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري – لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. ومن دواعي القلق العميق أن نرى أن كثافة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية، قد أودت بحياة العديد من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وتدين فييت نام بشدة جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. ويجب أن يتوقف ذلك. ويتعين دعم وتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدرات الحماية الوطنية.

ونتفق تماما مع الرأي القائل بأن النزاعات التي طال أمدها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب حلا مستداما. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال التركيز على استعادة سلطة الدولة في مختلف المناطق، وتعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية، وتعزيز الحوار السياسي، والنهوض بالجهود الاجتماعية والاقتصادية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن. ونشير إلى أنه قد تم اعتماد نهج مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية.

ثانيا، إن التدهور المستمر في الحالة الإنسانية الذي تفاقم بسبب انعدام الأمن والتراجع الاقتصادي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أمران يبعثان على القلق. ووفقا للإحصاءات التي صدرت مؤخرا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها أكبر

عدد من المشردين داخليا في أفريقيا – أي ٥,٢ مليون شخص. وفي الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر، واجه ٢١,٨ مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك ٥,٧ ملايين شخص في المرحلة ٤ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – وهي حالة الطوارئ. ويعاني السكان في المناطق المتضررة من النزاع، مثل كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاساي الوسطى، أكثر من غيرها.

ومن ناحية أكثر إيجابية، نثني على الإجراءات السريعة التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للقضاء على الموجة الحادية عشرة من تفشي الإيبولا في غرب البلد ومنع انتشار جائحة كوفيد-١٩. لكن لا تزال هناك تحديات هائلة لا يمكن التغلب عليها بدون المساعدة القيمة التي يقدمها الشركاء الدوليين. ولذلك ندعو إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، نود أن نؤكد مجددا على أهمية تكثيف التعاون الإقليمي لتحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام. وفي ذلك الصدد، نرحب باستمرار مشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة، ولا سيما مؤتمر القمة الذي عقد بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ورواندا وأوغندا لمناقشة الحالة الأمنية المقلقة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية وتحسين التعاون الاقتصادي ومكافحة تفشي جائحة كوفيد-١٩ فضلا عن المشاركة الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الإسهامات الحاسمة التي يقدمها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين دون الإقليميين والدوليين في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وختاما، يظل الدعم الذي تقدمه البعثة حاسما نظرا للحالة الأمنية المتردية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز مؤسسات الدولة. ونرحب ترحيبا حارا بالمشاركة البناءة بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة من أجل وضع استراتيجية مشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة. ونحيط علما بالمداولات المتأنية بشأن الحالة في المقاطعات الست، كما جاء في رسالة الأمين العام (S/2020/1041). ونود أن نؤكد مجددا على الأهمية الخاصة لاتباع نهج حصيف في تنفيذه، يجب أن يأخذ في الحسبان تطور الحالة في الميدان وتقييم قدرة السلطات الحكومية. ومن الأهمية بمكان أن نكفل تمكننا من الحفاظ على إنجازاتنا التي حققناها بشق الأنفس.

السيدة هنداروننغروم (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها. قبل عامين في الشهر الأول من فترة عضويتنا في مجلس الأمن، استمعنا إلى إحاطتها في أعقاب الانتخابات التي عقدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١٨ (انظر S/PV.8443). واليوم، في الشهر الأخير من عضويتنا، نفكر مليا في الإنجازات التي حققناها.

وبينما نرحب بالزخم الإيجابي، فإننا ملتزمون أيضا بالتصدي للتحديات المتبقية. وتحقيقا لهذه الغاية، نشكر الممثلة الخاصة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهما الدؤوبة في خدمة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد أيضا بالحكومة لتعاونها الممتاز في الجهود المشتركة الرامية إلى تأمين مستقبل سلمي للبلد وللمنطقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أُعرب عن النقاط التالية.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة والمنطقة أن تواصلا العمل معا من أجل صون السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد اطلعنا بعناية على وثيقتين استراتيجيتين للأمم المتحدة نشرتا مؤخرا – الاستراتيجية المشتركة بشأن التخفيض التدريجي والمرحلي للبعثة واستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى. يجب أن

نواصل الاستماع إلى الشعب الكونغولي بشأن ما يحتاجه، وأن نباشر بحذر في التخطيط المستقبلي لتشكيل البعثة ومشاركة المنظمة بغية تجنب الانتكاس. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تستمر جهود بناء السلام.

وتتطلب التحديات المتعددة الأطياف التي يواجهها البلد تعاونا وثيقا من جميع أصحاب المصلحة. فلن تنجح العقلية الانفرادية والعمل بمعزل عن بعضنا البعض بعد الآن. وما زلنا ندعو إلى إجراء مشاورات أكثر قوة مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة.

ثانيا، نحتاج إلى زيادة المساعدات الإنسانية في البلد. وذلك عنصر أساسي لاستدامة السلام. ونشارك الأمين العام في الإشادة بالحكومة لاتخاذها إجراءات سريعة وحاسمة لإنهاء الموجة الحادية عشرة من تفشي الإيبولا في غرب البلد والحد من انتشار مرض فيروس كورونا.

بيد أننا ندرك أيضا أن هناك تحديات إنسانية أخرى لا تزال تواجه البلد. ويعاني الآن نحو ٢٢ مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية من انعدام حاد في الأمن الغذائي، وهو أعلى مستوى في العالم. وفي الوقت نفسه، يظل ٥,٢ مليون شخص مشردين داخليا بسبب النزاع. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة دعمهم الإنساني المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية.

ثالثا، ستواصل إندونيسيا دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مساهمتنا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تؤدي دورا حيويا في صون السلام في البلد، وننضم إلى دعوة الأمين العام إلى تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر من أجل حماية المدنيين وتعزيز مؤسسات الدولة.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين علينا أن نضمن سلامة حفظة السلام وأمنهم، بما في ذلك من الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، مثل تحالف القوى الديمقراطية. وتسهم إندونيسيا بأكثر من ١ ٠٠٠ فرد في البعثة، من بينهم ٤٩ من حافظات السلام. وسنواصل جهودنا لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين من خلال إشراك المجتمعات المحلية من خلال كسب قلوبهم وعقولهم ونيل الثقة. ونسلم أيضا بالدور الذي لا غنى عنه للمرأة في حفظ السلام، ونواصل تعزيز مشاركتها وزيادة دورها في عمليات حفظ السلام، على النحو المتوخى في القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠).

وإندونيسيا، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الآسيوي الأفريقي في عام ١٩٥٥، ملتزمة بمبادئ باندونغ بأن تظل ملتزمة بالسلام وتعزز التعاون مع الدول الأفريقية. ونجدد التزامنا القوي كشريك حقيقي لإخواننا وأخواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى بعد إنتهاء عضويتنا في مجلس الأمن.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها اليوم.

وفي الوقت الذي يقوم فيه مجلس الأمن بتقييم ما جرى العام الماضي ويستعد لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة يثير إعجابها التقدم الذي أحرزته الحكومة الكونغولية، بما في ذلك إنهاء تفشي الإيبولا مرتين، وإدانة أحد أمراء الحرب السابقين في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، والإصلاح القضائي بتعيين المزيد من النساء في المناصب العليا في القضاء الكونغولي. واستشرافا للمستقبل، تركز الولايات المتحدة على ثلاثة مجالات رئيسية من عمل المجلس في جمهورية الكونغو الديمقراطية: أولا، الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ وثانيا، التنفيذ الكامل للإصلاحات الرامية إلى تحسين أداء حفظ السلام؛ وثالثا، التخطيط الاستراتيجي للبعثة من أجل الخفض التدريجي والانتقال بشكل مسؤول.

وكما سمعنا للتو من نظيرنا الفييتنامي، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن هي أمور أساسية لتحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد التزام الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المحلي، ولكننا لم نر بعد إطارا وطنيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب محاسبة المسؤولين عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على مستوى القادة. والنتائج المترتبة على هذه التأخيرات محسوسة، على سبيل المثال، في كيفو الجنوبية، عندما أدت الجهود المتوقفة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى عودة قادة الجماعات المسلحة إلى القتال، وفي إيتوري، حيث تشكل قوات المقاومة الوطنية في إيتوري خطرا متزايدا. ونأمل أيضا أن نرى تقدما في وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن وانخفاضا كبيرا في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة الأمن الكونغولية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة مع إفادة الأمم المتحدة بتدهور مقلق في الحالة الأمنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وتشعر الأمم المتحدة بقلق عميق إزاء الزيادة الأخيرة في الهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية. لقد قتل أكثر من ١٧٠ مدنيا في ٣٠ هجوما لتحالف القوى الديمقراطية خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها. ونحض الأمم المتحدة على المضي قدما في تعزيزات تأخر تنفيذها لمدة عام تقريبا للواء التدخل التابع للقوة، والتي صدر بها تكليف في القرار المتعلق بالبعثة العام الماضي (القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩)). إن المدنيين الكونغوليين أكثر من عانى من هذه التأخيرات. ونتوقع أن تنفذ تعزيزات لواء التدخل فورا، ونرحب بالتزام الأمم المتحدة بنظام تأهب قدرات حفظ السلام من أجل تشكيل استراتيجي للقوات، بما في ذلك تحديد أولويات الوحدات على مستويات التأهب للانتشار السريع. ونعتقد أن إحراز تقدم بشأن هاتين الأولويتين أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بالنسبة لعملية الخفض التدريجي وانتقال البعثة بشكل مسؤول. ومع مراعاة ذلك، ترحب الولايات المتحدة بالاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجدولها الزمني لخروج البعثة من كاساي وتنجانيقا. ويشجعنا أن نرى فرقة العمل المتكاملة المعنية بالمرحلة الانتقالية لكاساي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة.

ولكن في الوقت نفسه، شعرنا بخيبة أمل لعدم رؤية تحقيق المزيد من التقدم نحو الأهداف المفصلة في قرار العام الماضي المتعلق بالبعثة، أو معايير أكثر تحديدا في توصيات هذا العام. ونأمل أن نرى في المستقبل وضع مؤشرات وجداول زمنية أكثر تحديدا ويمكن قياسها لتحقيق السلام والأمن الدائمين في كيفو وإيتوري. ونحث أيضا البعثة على البدء في نقل المهام البرنامجية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الكونغولية، مما سيتيح للبعثة التركيز على المهام الصعبة المتمثلة في تحقيق الاستقرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني مما سيمهد الطريق إلى إحلال السلام المستدام.

وأخيرا، نظرا للدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به المنطقة في التوصل إلى سلام مستدام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، نرحب بنشر استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، الذي جرى في الأسبوع الماضي. ورغم أن وفد بلدي لا يزال بصدد استيعاب المضمون، فإننا نرحب بالتركيز على إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والدبلوماسية المكوكية الرفيعة المستوى التي يقوم بها مبعوث الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا من أجل إجراء اتصالات بغية التوصل إلى حل سياسي لتسوية النزاع. ونشجع أيضا على إيلاء المزيد من الاهتمام لسلاسل الإمداد بالمعادن بشكل مسؤول وخال من النزاعات، كجزء من نهج كلي للتصدي للعنف ومنعه.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نشكر بحرارة الممثلة الخاصة ليلى زروقي على إحاطتها. وتؤكد ألمانيا دعمها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما لقيادة البعثة، ولجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ونعتقد أن العمل الذي تسهم به الممثلة الخاصة هام ولا غنى عنه في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ولدي ملاحظتان. تتعلق الأولى بالحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان، وتتعلق الأخرى بمستقبل البعثة. ويمكنني بالتأكيد أن أكرر العديد من الملاحظات التي أبداها الزملاء حتى الآن اليوم.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نشعر بالقلق إزاء التوترات السياسية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة حل خلافاتها عن طريق الحوار وبروح التراضي. وخلال فترة الانتقال الحاسمة هذه، من المهم التركيز على الإصلاحات السياسية الضرورية وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمساءلة، والفرص الاقتصادية. ولا يمكن مواجهة أي من التحديات بدون ملكية كونغولية قوية وموحدة. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء العنف في الأجزاء الشرقية من البلد، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، وفيما يتعلق بأنشطة جماعات مسلحة مثل تحالف القوى الديمقراطية. ويصاحب هذا العنف دائماً عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ومن الواضح أن حماية المدنيين يجب أن تظل أولوية قصوى.

ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق العميق، حيث يواجه أكثر من ٢١ مليون كونغولي انعدام الأمن الغذائي. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساهمت ألمانيا حتى الآن بنحو ٧٠ مليون يورو لتدابير المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تدابير التصدي للإيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ومن المهم أيضا الاعتراف بالتطورات المفيدة. واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة: أولا وقبل كل شيء، تحسن الحالة الأمنية في مقاطعتي تنجانيقا وكاساي. ويجدر التذكير بأنه يمكننا الآن أن نكثف تركيزنا على ثلاث إلى ست مقاطعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه علامة تبعث على الأمل، وينبغي أن تشكل تذكيرا بأن الوقت قد حان أيضا لدعم جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في مناطق ما بعد النزاع في البلد. ثانيا، إن إدانة زعيم الميليشيا نتابو نتابيري شيكا مؤخرا بارتكاب جرائم حرب خطيرة، والتي أشارت إليها الممثلة الخاصة، هي خطوة هامة تبين أن مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة. ثالثا، أود أن أشيد بسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع العاملين في المجالين الإنساني والصحي على مكافحة تفشي وباء إيبولا آخر بنجاح، وكذلك التخفيف بنجاح من جائحة كوفيد-١٩.

وتتعلق المجموعة الثانية من ملاحظاتي بالبعثة. فيما يتعلق بالتجديد المقبل للولاية، نعتقد أن المهام الرئيسية للبعثة – وهي حماية المدنيين ودعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في بناء الدولة والمؤسسات – تظل أساسية، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد، نظرا للحالة الصعبة هناك. وفي الوقت نفسه، حان الوقت لاتخاذ الخطوات التالية على الطريق نحو إعادة تشكيل البعثة وانتقالها. وترحب ألمانيا بالاستراتيجية المشتركة وفكرة اتباع نهج إقليمي مرحلي وواقعي يستند إلى الظروف السائدة على أرض الواقع. ونؤكد من جديد أهمية وضع معايير واضحة وملزمة توجه البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية. وفي نفس الوقت نشدد على أهمية التزام جانب المرونة. فنادرا ما يسير إحراز التقدم وسياقات النزاع وما بعد النزاع في اتجاه خطي أو

يمكن اتجاه التنبؤ به. غير أن من الأهمية بمكان أن يتم الآن وضع المعايير بسرعة، وتترتب بالفعل تداعيات على عدم القيام بذلك.

وسيعتمد التقدم المستدام ونجاح عملية الانتقال إلى حد كبير على الملكية والمسؤولية الوطنيتين القويتين. ولذلك، فإننا ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة بهمة في الخطوات التالية للمرحلة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات الانتقال المشتركة بين الأقاليم والمحافظات. فللشمولية أهمية بالغة. ويجب أن يكون المجتمع المدني، ولا سيما النساء وبناة السلام المحليون، جزءا من الحوار. وينطبق نفس الشيء على التقدم الذي تمس الحاجة إليه في الجهود المجتمعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء مؤسسات يوثق بها ومكافحة الإفلات من العقاب. ويشمل ذلك المساءلة عن العنف الجنسي في مرحلة ما بعد النزاع والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

ونشجع البعثة على مواصلة عملية الإصلاح الداخلي. فمن شأن زيادة القوات المتنقلة والمرنة أن يعزز الحماية من خلال سرعة الحركة. وندعو البعثة إلى إحراز المزيد من التقدم في تحقيق مستوى أمثل لتشكيل القوة، ونشجع البعثة والأمانة العامة على استخلاص أكبر قدر ممكن من الدروس من العمليات الانتقالية التي حدثت مؤخرا وتلك الجارية، مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونعتقد، بصفة خاصة أن التعاون مع فريق قطري سيكون مهما.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نشكر السيدة زروقي على إحاطتها بشأن تقرير الأمين العام (S/2020/1150).

ونود أن نبدأ بياننا بالإشادة بالجاهزية التي تم الإعراب عنها في اجتماع القمة الإلكتروني بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ورواندا وأوغندا لاجتثاث القوى السلبية ووضع خطة للاستجابة للجائحة عبر الحدود واستكشاف فرص اقتصادية جديدة. ونشيد كذلك بالتقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. فمن الواضح أن جهود التكامل هذه ضرورية لحل النزاعات وتحقيق النمو الاجتماعي – الاقتصادي.

ولكن يساورنا القلق إزاء ما قد يترتب على تفكك الائتلاف الحاكم من أثر على الاستقرار السياسي للبلد. ولذلك فإننا ندعو الأطراف السياسية الفاعلة إلى تجنب المواجهة والسعي إلى تحقيق الاستقرار والتقدم، لأن رسالة السلام التي يحتاج إليها السكان أمس الحاجة تتوقف إلى حد كبير على ذلك.

ويظل تدهور الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد يشكل مصدر قلق حيث لا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون من الاشتباكات الداخلية بين الجماعات المسلحة واستخدام الأراضي والنزاعات العرقية المستمرة والهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية.

ونود أن نعرب عن تأييدنا لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق النزاعات وإعادة نشر عمليات الأمم المتحدة في سياق النهج الثلاثي في المناطق الخارجة من النزاع.

وبالمثل، نعيد التأكيد على أهمية تنفيذ توصيات الفريق دوس سانتوس كروز وتزويد البعثة بالمعدات اللوجستية والاستخباراتية المناسبة في الميدان من أجل شل الجماعات المسلحة وحماية أرواح أفراد البعثة.

وكذلك ندعو إلى تعزيز القوات المسلحة الكونغولية ونشرها بصورة معززة في المناطق التي أخلتها الجماعات المسلحة وفي المحافظات المشمولة في استراتيجية الانتقال المشتركة، ونرى أن من الضروري اعتماد الإطار الوطني المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومواصلة تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

وندين انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب والعنف الجنساني. ونرحب، في ذلك الصدد، باتخاذ مجلس حقوق الإنسان القرار المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/RES/45/34).

ونشيد بمشاركة المجتمع المدني في حياة البلد السياسية والانتخابية. ونشدد على أن زيادة مشاركة النساء والشباب في صنع القرار وحل النزاعات – على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة – حيوية لتحقيق السلام المستدام.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب توحيد الصفوف في المنطقة لرعاية المصالح المشتركة عن طريق تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالموارد الطبيعية وتحديد الأسلحة. ولا تزال الحالة الإنسانية هشة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لمساعدة أضعف الفئات.

ويسرنا أنه تم احتواء تفشي الإيبولا في مقاطعة إكواتور، وأن جائحة فيروس كورونا تؤثر تأثيرا معتدلا على السكان مقارنة بالبلدان الأخرى. ونأمل في أن يتم التحقيق على النحو الواجب في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفرقة الاستجابة للإيبولا، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونحن ندعم العمل الجاري الذي تضطلع به البعثة، حتى في مثل هذه الظروف الصعبة، ونرحب بالاتفاق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة فيما يتعلق بوضع استراتيجية مشتركة للسحب التدريجي للبعثة.

وفي الختام، نحث على أن تستند استراتيجية الخروج وتحديد ولاية البعثة إلى معايير واقعية ووفقا لقدرة سلطات البلد على الاضطلاع بالمسؤوليات التي تنقلها البعثة بنجاح من دون المساس بالإنجازات التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بالسلام والاستقرار.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها الشاملة والهامة للغاية في وقت نستعد فيه لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر السيدة زروقي على جهودها الدؤوبة لتنفيذ الولاية الهامة التي أوكلت إليها في خدمة الشعب الكونغولي. وأود كذلك أن أرحب بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، صديقنا وزميلنا بول إمبولي، هنا بيننا في مجلس الأمن اليوم.

وإذ أن بلجيكا بلد متعدد الثقافات، مثل جنوب أفريقيا، سألقي بياني اليوم باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

سأُثير ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، ترحب بلجيكا بالاستراتيجية المشتركة للأمين العام وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الخفض التدريجي والممرحل. وينبغي أن تدمج رؤيتها بشكل كاف في الولاية الجديدة للبعثة. ونحن نؤيد تأييدا قويا الاقتراح بأن تبقى حماية المدنيين في صلب البعثة. وذلك يتطلب نهجا شاملا يتجاوز العمليات العسكرية، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والمصالحة المجتمعية ومواصلة الرصد والإبلاغ بشأن مسائل حقوق الإنسان. ويشمل مثل هذا النهج كذلك زيادة استقرار مؤسسات الدولة من خلال زيادة التركيز على إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى ذلك ينبغي لولاية البعثة الجديدة أن تعكس بشكل كامل الأولويات الجديدة للرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي في ذلك الصدد، وقد بدأت عملية إعادة التشكيل التدريجية تتكشف في كاساي وتنجانيقا. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية النقاط المرجعية. ويجب أن يتحدد السحب بالحالة النهائية المبتغاة لا التاريخ المحدد لانتهاء البعثة.

أما نقطتي الثانية، وهي ذات صلة، فهي أنني أريد أن أشدد على الصلة الجوهرية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، كما تشدد على ذلك الاستراتيجية المشتركة. فلا يمكن تحقيق الانتقال المستدام إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية

للنزاع والتحديات الإنسانية في إطار ما يسمى بالصلة الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويتطلب هذا الأمر إقامة شراكة حقيقية بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. ونجاح جهودنا المشتركة لضمان قدرة سلطات البلد على ضمان بلوغ تلك الحالة في نهاية المطاف يكتسي أهمية بالغة. ودعم الاتحاد الأوروبي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تصميمها على مواصلة الإصلاحات في مجال الأمن والدفاع والعدالة مجرد مثال على ذلك. وترحب بلجيكا وشركاؤها الأوروبيون بتعزيز مشاركة المؤسسات المالية الدولية، ليس في سياق بناء السلام فحسب، بل أيضا من حيث تبادلها للخبرات في مجالي الحوكمة والشفافية.

وستقوم بلجيكا أيضا بدورها على الصعيد الثنائي. وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٦٠ أكبر مستفيد ثنائي من المساعدة الإنمائية العامة التي تقدمها بلجيكا. وإذا كانت الظروف مناسبة، يمكن التفاوض مع شركائنا الكونغوليين على برنامج تعاون إنمائي ثنائي جديد مع شركائنا الكونغوليين ابتداء من عام ٢٠٢١.

وتتطلب هذه العلاقة أيضا رؤية مشتركة تتجسد في معايير واضحة. ولذلك، ترحب بلجيكا بقيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية في العملية الانتقالية وتشجع على إحراز مزيد من التقدم. وكلما تم التعجيل بوضع معايير مرجعية مشتركة، كلما أمكن إبرام شراكات جديدة في مجال بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، تظل القدرة الاستيعابية الكافية والحوكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرين أساسيين تماما.

كما ستتطلب هذه الصلة التزاما كاملا بنهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي السعي إلى تحديد واضح للأدوار والكفاءات المقبلة فيما بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في عملية الانتقال. وهذه عملية يمكننا أن نبدأها بالفعل الآن. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أؤكد على استقلالية فريق الأمم المتحدة القطري عندما يستفيد من التمويل الأساسي.

وتفخر بلجيكا بدعم وكالات الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها وبرامجها، في معظمها من خلال التمويل الأساسي المتعدد السنوات، على النحو الذي أُثني عليه في استعراض النظراء الأخير لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسياسة بلجيكا الإنمائية الذي أجرته لجنة المساعدة الإنمائية. ونحن مهتمون بشكل خاص بإمكانية تآزر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع استراتيجية البعثة للخفض التدريجي.

وأخيرا، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية السياق الإقليمي. والعديد من المشاكل التي تعالجها البعثة مشاكل ذات طابع إقليمي. وتشمل هذه التدابير وجود وكلاء أجانب على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها، والعديد من المشاكل الإنسانية. ومن المشجع أن استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لمنطقة البحيرات الكبرى تعطي الأولوية لمبادرات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك، عند الضرورة، العمل المشترك بين المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين أن تنظر خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية في الجوانب ذات الصلة من عمليات الاستعراض التي تقوم بها البعثة لكفالة وحدة الهدف ومواءمة الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في المنطقة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة زروقي، على إحاطتها الشاملة. لقد قرأنا عن كثب التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/1150) عن جهود حفظة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نتفق على أن الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية لا تزال مشحونة. ويزعجنا بشكل خاص ما يقع في مقاطعتي كيفو وإيتوري، حيث لا تزال أعمال العنف بين الأعراق والهجمات ضد المدنيين مستمرة بلا هوادة. ولا تزال القوات

الديمقراطية المتحالفة تشكل تهديدا كبيرا، إذ زادت الاشتباكات مع الجيش الكونغولي بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة. وإزاء تلك الخلفية، يساورنا قلق عميق إزاء العدد المتزايد من الإصابات بين المدنيين، مما أدى إلى تجدد المظالم ضد حفظة السلام في بيني ومدن أخرى. ولا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة والنزاعات العرقية مستمرة حتى في مقاطعة تنجانيقا الهادئة نسبيا.

وتتفاقم الحالة في البلد بسبب الأزمة السياسية التي أدت بالفعل إلى قرار الرئيس المتعلق بحل الائتلاف مع مؤيدي الرئيس السابق كابيلا كابانغ. ونعول على تخفيف حدة التوترات السياسية في كينشاسا من خلال حل المشاكل على المستوى الدستوري.

وفي الوقت نفسه، هناك بصيص من الأمل. وقد نجحت السلطات الكونغولية في دحر تفشي الإيبولا في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من الحالة الإنسانية المعقدة عموما، يجري اتخاذ تدابير فعالة لمنع انتشار وباء فيروس كورونا. ونعرب عن تأييدنا لجهود الرئيس تشيسكيدي لإشراك الدول المجاورة في حل المشاكل في شرق البلد. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تضطلع بدور وساطة هام في عملية السلام. ونحن على ثقة بأن الاستراتيجية الإقليمية الجديدة التي أعدها مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ستعطي زخما إضافيا لتلك العمليات.

ونلاحظ المساهمة التي قدمتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية من خلال استجابات ذكية للعديد من التهديدات الأمنية. وهناك أيضاً طرق غير عسكرية لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك استراتيجية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجري إعدادها حاليا، وهي استراتيجيات وضعت على أساس الشراكات مع المجتمعات المحلية. ونرحب بالتدابير الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولتحسين فعالية جهود ذوي الخوذ الزرق، بما في ذلك لواء التدخل التابع للقوة.

وفي هذا الشهر، فإن مجلس الأمن مكلف بمهمة هامة تتمثل في تمديد ولاية حفظة السلام لمدة سنة أخرى. ونحن على استعداد للعمل بشكل بناء بشأن مشروع قرار مجلس الأمن ذي الصلة. ونحن على ثقة بأن واضعيه سيتمكنون من صياغة وثيقة متوازنة تركز على الأهداف المحددة للبعثة. وما زلنا نعتقد أن أي قرارات تتعلق بتشكيل البعثة، بما في ذلك لواء التدخل التابع للقوة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحالة في الميدان وأن تنظر بدقة في أولويات كينشاسا والبلدان المساهمة بقوات. وفي ذلك الصدد، نؤيد اتباع نهج مرن إزاء هذه المسألة، على النحو المجسد في الاستراتيجية المشتركة للانسحاب التدريجي والمسؤول لحفظة السلام من جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنادا إلى المعايير والأهداف المقترحة في تلك الوثيقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد بلدنا، بما في ذلك بصفتنا عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، لمواصلة الإسهام بنشاط في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى قاطبة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها اليوم.

أود أن أشيد باستمرار العمليات الحيوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من بيئة العمل المعقدة والصعبة والتحديات المستمرة التي يشكلها وباء فيروس كورونا الذي لم يسبق له مثيل. ونرحب على وجه الخصوص بنجاح البعثة في بينغا. وقد مكن تدخلها الفعال في حالة متقلبة عقب انشقاق جماعة ندوما للدفاع عن

الكونغو – فصيل التجديد من حماية المشردين بسبب العنف وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية.

ولكنني أود أن أؤكد مجددا على ضرورة توخي اليقظة في تنفيذ البعثة لولايتها. ويبرز في هذا الصدد حادث الهروب من سجن بيني. وينبغي للبعثة أن تنظر في ما إذا كان من الممكن الحيلولة دون وقوعه من خلال نهج أكثر استباقية، وكيفية القيام بذلك واستخلاص الدروس منه.

وفي هذا السياق، ندعو إلى التنفيذ الفوري للإصلاحات المقررة داخل البعثة ولواء التدخل التابع لها. ولا تزال الخسائر في أرواح المدنيين مرتفعة بشكل غير مقبول في الشرق، ولا سيما حول بيني، بسبب الهجمات التي تشنها قوات التحالف الديمقراطية. وعدم إحراز التقدم في الإصلاحات المقررة للواء التدخل التابع للقوة، مثل إدماج قوات إضافية للرد السريع، يعوق جهود البعثة للتصدي لذلك الخطر. وهذه الإصلاحات هي مفتاح تعزيز أداء البعثة.

ونرحب بالاستراتيجية الانتقالية المشتركة التي وضعتها البعثة بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أننا نود أن نرى ذلك يذهب إلى أبعد من ذلك في تقديم تفاصيل عن كيفية المضي قدما في عملية الانتقال، وكيف ستقاس استنادا إلى معايير واضحة، وكيف ستعمل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى على تسليم المهام مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية ومع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، ندعو الحكومة إلى المشاركة بنشاط في التخطيط لخروج البعثة في نهاية المطاف. والملكية الوطنية أمر حاسم في ضمان أن يتيح خروج البعثة المجال لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين.

ولا تزال المملكة المتحدة، بوصفها ثاني أكبر مانح للمعونة الثنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ملتزمة بضمان الاستقرار والأمن على المدى الطويل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل معالجة الجماعات المسلحة تشكل تحدياً رئيسياً في هذا الصدد. ولذلك، يسرنا أن نرى تقدما بشأن اتباع نهج جديد في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتركيز على المجتمعات المحلية، وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم ذلك الزخم بوضع استراتيجية وطنية شاملة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وندين استمرار قوات الأمن في ارتكاب ما يقرب من نصف جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبَّلغ عنها في البلد. ولا يزال هذا يشكل عائقاً رئيسياً أمام إحراز تقدم كبير في إصلاح القطاع الأمني. ولا بد لي من دعوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ضمان المساءلة.

وأخيرا، نود أن نوجز قلقنا إزاء التوترات السياسية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الأهمية بمكان أن يتم حماية وصيانة التقدم في مجال الاستقرار والازدهار، وأن تُمكَّن جميع الجهات الفاعلة السياسية من تنفيذ إصلاحات حاسمة في مجالي الديمقراطية والحكم لصالح الشعب الكونغولي.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي على إحاطتها.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة إلى حد كبير، ولكن الجزء الشرقي من البلد لا يزال مضطرباً، والحالة الإنسانية مثيرة للقلق، والحكم الوطني يواجه العديد من التحديات.

وأود أن أبرز النقاط التالية:

أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي. وتتابع الصين عن كثب التطورات الأخيرة في العلاقات الداخلية للتحالف الحاكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو جميع الأطراف في البلد إلى احترام الروح الدستورية، وإعطاء الأولوية لمصالح البلد والشعب، ومعالجة خلافاتها على النحو المناسب من خلال الحوار والتشاور، وعدم

ادخار أي جهد للحفاظ على الاستقرار السياسي والوحدة اللذين تم تحقيقهما بشق الأنفس. ويجب ألا تعود جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى براثن الأزمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن يسهم إسهاماً إيجابياً في استقرارها السياسي.

ثانيا، بتعين علينا تحسين الحالة الأمنية. فقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تفاقماً في النزاعات المسلحة والعنف الطائفي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وهو أمر يبعث على القلق الشديد. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لها بدور لا غنى عنه في تحقيق استقرار الحالة. إن إسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أمر جدير بالثناء حقاً. وتؤيد الصين تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. ونرحب بمشاركة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي للبعثة وعلى مراحل، ونتفق على أن يكون تقليص البعثة وخروجها على أساس الحالة الأمنية في البلد وقدرة المؤسسات الأمنية على الاستجابة.

وتؤيد الصين الترتيبات الخاصة بالمنطقة التي اتخذت، مع مراعاة تطور الحالة وديناميات النزاع في مختلف المقاطعات. وتدعو البعثة إلى التنسيق والتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية لضمان تنفيذ استراتيجية الخفض التدريجي بشكل منظم ومسؤول ومستدام، وبذلك تفادي حدوث فراغ أمني. وينبغي أن تُبلَّغ البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بصورة ملائمة بأي خطة لإصلاح البعثة ولواء التدخل التابع لها، وأن تُنَفَّذ بوتيرة ثابتة.

ثالثا، هناك حاجة إلى نهج متكامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. إن سنوات عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ترجع أساسا إلى عدم تحويل مزايا مواردها إلى قوة إنمائية، مما أدى إلى نشوب العنف والنزاع. ويمكن أن يوفر الاستغلال والاستخدام القانونيان للموارد الطبيعية المزيد من فرص العمل وسبل العيش الأفضل للناس، مما يوجد مفتاحا لكسر حلقة النزاع المفرغة.

وتتوخى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقوم بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية توفيرَ مزيدٍ من فرص العمل والتدريب للمقاتلين السابقين من أجل تيسير إدماجهم في المجتمع المحلي. وستنتقل كاساي وتاغانيكا إلى مرحلة بناء السلام إلى حد كبير، حيث ينبغي للوكالات الإنمائية المعنية أن تركز على تحسين إعداد القدرات محلياً، وتوطيد الأساس للسلام الدائم. ويوفر الإطار الاستراتيجي الإقليمي الجديد لمنطقة البحيرات الكبرى الذي كشف الأمين العام عنه للتو نهجا مبتكراً لحل النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقدر الصين ذلك وتتطلع إلى تنفيذه.

رابعا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للأزمة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، وفيروس الإيبولا. وقد أصبحت الحالة الإنسانية في البلد هشة على نحو متزايد، حيث نزح أكثر من ٥ ملايين شخص، وغدا أكثر من ٢٠ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل المساعدة على تحسين حالة الشعب الكونغولي. وكانت الصين من بين أوائل البلدان التي ساعدت جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة الجائحة، حيث تبرعت بعشرات الدفعات من الإمدادات لمكافحة الجائحة واقترنت جهود المستشفيات الصينية بنظيراتها المحلية. كما تبرعت الصين بمعدات للتعلم عن بعد للمناطق الفقيرة والنائية فى البلاد لمساعدة المزيد من الشباب فى الحصول على التعليم.

ونحن على استعداد للعمل إلى جانب المجتمع الدولي لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطات عديدة بشأن التطورات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والصليب الأحمر، وغيرهما. وللأسف، وعلى غرار ما سمعناه اليوم، كانت الرسالة هي أن الحالة في الميدان لا تتحسن. فالأمن يتدهور في المقاطعات الشرقية وكذلك الحالة الإنسانية. ولا يزال عدد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها يتزايد. وقد تجاوز عددُ المشردين داخليا الـ ٥ ملايين شخص، وبلغ عددُ الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ١٠ ملايين شخص، وقُتل أكثر من ١ ٣٠٠ مدني في الأشهر الستة الماضية وحدها.

وأشارك الأمين العام في إدانته بأشد العبارات للهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية. ومن المؤسف أيضا أن قوات أمن الدولة ما زالت ترتكب عدداً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من أجل تجنب انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وبناء الثقة في قوات الأمن في البلد. وكما ذكرت سابقا، يشكل تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة عنصراً حاسماً في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

فيما نناقش هنا مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الهام أن نأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمسؤوليات العديدة التي تقع على كاهل البعثة حاليا: حماية المدنيين، والدفع قدماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ودعم إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس المجتمع المحلي، على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا، يجب أن يكفل إعادة تركيز أنشطة البعثة والنقل التدريجي لمسؤولياتها عدم حدوث انتكاسات في التقدم المحرز.

وينبغي أن يتم تخفيض أنشطة البعثة في مختلف المناطق بشكل تدريجي، وأن يتبع المعايير ذات الصلة. وينبغي أن تكون مواعيده الزمنية مرنة وأن تُكيَّف مع التطورات في الميدان. ويجب أن تكون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري على استعداد لسد الثغرات التي أوجدتها إعادة تركيز أنشطة البعثة، وأن يكونا قادرين على ذلك. وسيتم تحسين هذا الأمر عن طريق إشراك الشركاء الرئيسيين في مجال العمل الإنساني والمنظمات الدولية والوطنية الأخرى في وضع الاستراتيجية المشتركة وتنفيذها.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على البعثة والسلطات الكونغولية وجميع الشركاء لالتزامهم المستمر بإحلال السلام في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأُدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا ونيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

أبدأ بالانضمام إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك الدور الأساسي الذي تؤديه البعثة في حماية المدنيين وفي معالجة عدم الاستقرار المستديم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشيد بذلك الدور.

وتثني وفودنا على الدور والقيادة اللذين أبدتهما الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي اضطلاع البعثة بولايتها على نحو فعال. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على تقريره الشامل الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2020/1150)، الذي أعد وفقاً للفقرة ٥١ من القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩).

وقد تمحور بيان مجموعة ٣+١ حول المسائل التالية: الحالة السياسية، والعلاقات بين الجوار، والحالات الأمنية والإنسانية، والخفض التدريجي والمسؤول للبعثة، والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، تشير وفودنا بقلق إلى التوترات السياسية التي لوحظت خلال الفترة قيد الاستعراض. وترحب مجموعة ٣+١ بالاجتماع الذي نظمه في جمهورية الكونغو الديمقراطية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقيه محمد، بين الائتلافين بقيادة الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي والرئيس السابق جوزيف كابيلا، الذي عقد على هامش زيارة العمل التي قام بها السيد محمد في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر. ونأمل في أن تسهم هذه المبادرة إسهاماً إيجابياً في إيجاد حل دائم من أجل الحفاظ على السلم والأمن في البلد. وعلاوة على ذلك، نؤيد بقوة دعوة الأمين العام لجميع الجهات المعنية لحل خلافاتها عن طريق الحوار، بما يخدم المصلحة العليا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بعلاقات الجوار، تشعر تونس وجنوب أفريقيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالارتياح إزاء تنفيذ النهج الاستراتيجي لحل النزاعات وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إن القمة الافتراضية التي عقدت بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ورواندا وأوغندا تدل على تصميم جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل على التصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية.

وتدل مبادرات بناء الثقة مع البلدان المجاورة على التزام مستمر بالتنفيذ الكامل لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لوحظ في محادثات التعاون الثنائي التي عقدت مؤخراً بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ونرى أن الفضل في تحسن الحالة الأمنية في بعض أجزاء البلد يرجع أيضاً إلى تلك الاجتماعات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يسرنا أن نرى تحسنا في مختلف مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن مجموعة ٣+١ تود أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الهجمات العشوائية المستمرة ضد المدنيين وأفراد الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إزاء مضايقة موظفي المعونة الإنسانية واختطافهم من قبل الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا ندين تلك الهجمات بأشد العبارات وندعو سلطات البلد إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وترحب مجموعة ٣+١ بزيادة مشاركة البعثة في المجتمعات المحلية ومدى تواصلها معها. ونشيد أيضاً بنهج وإطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القائمين على المجتمع المحلي، اللذين يكفلان قيام المجتمعات المحلية بدور أساسي في حل النزاعات وفي وضع تدابير لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل. تسهم هذه التدخلات التي تقوم بها البعثة في التصدي للتضليل الإعلامي والحد من المشاعر المعادية للبعثة.

كما أن العمليات العسكرية التي يقوم بها لواء التدخل التابع للقوة ضد تحالف القوى الديمقراطية، على النحو المفصل في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، تطور جدير بالترحيب. وفي هذا السياق، تثني وفودنا على البعثة ولواء التدخل وعلى جميع البلدان المساهمة بقوات على الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين من التهديد المستمر الذي تشكله الميليشيات والجماعات المسلحة في المنطقة.

وتؤكد تونس وجنوب أفريقيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين على أهمية حماية المدنيين وتحث على تنسيق عملية الانتشار لتجنب إيجاد ثغرات أمنية. ويحدونا الأمل في أن تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل الجهود لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تهدف إلى التصدي لتحديات السلام والأمن وتنفيذها، بما في ذلك من خلال بناء قدرات دوائر الدفاع والأمن.

وإزاء تلك الخلفية، تؤكد وفودنا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجع الجهود الرامية إلى دعم حكومتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وندعو أيضاً إلى تقديم الدعم الدولي لبناء السلام على نطاق أوسع في المناطق ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، تؤكد وفودنا أهمية وضع وتنفيذ برنامج شامل ومنسق لإدارة قطاع الأمن وإصلاحه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يكفل، ضمن أمور أخرى، تمثيل المرأة على جميع المستويات ويعترف بدور الشباب في بناء السلام والانتعاش، على النحو المبين في القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠). وتدعو مجموعة ٣+١ أيضاً الشركاء الإقليميين والدوليين إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة استخراج الموارد المعدنية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والتي لا تزال تشكل محركاً رئيسياً للنزاع ومصدراً رئيسياً للإيرادات التي تدعم أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية والصحية، تكرر وفودنا الإعراب عن قلقها إزاء الحالة المضطربة. إن تدهور الحالة الاقتصادية ومخاطر تغير المناخ، بالإضافة إلى التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا، قد أدّت إلى تفاقم ظروف المعيشة القاسية للكثيرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واليوم، يعاني ما يقدر بنحو ٢١,٨ مليون شخص من الافتقار الحاد للأمن الغذائي، ولا يزال ٥,٢ مليون شخص مشردين داخلياً. ونعرب عن قلقنا إزاء الزيادة في معدل انتشار مرض فيروس كورونا وندعو إلى تقديم دعم دولي مستمر من سلطات البلد من أجل التخفيف من حدة الأثر السلبي لهذه الجائحة على الشعب والاقتصاد الكونغوليين. ومن الناحية الإيجابية، نثني على البعثة لدعمها في مساعدة الحكومة على التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا.

وفيما يتعلق بفعالية البعثة، من الجدير بالثناء أن البعثة تزيد من عملياتها على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا وفي تهيئة حيز للنساء والفتيات في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن مجموعة ٣+١ راضية عن إدماج أفرقة إشراك الإناث في الوحدات الرئيسية، مما أسهم في تحسين أداء القوة.

ولا تزال وفودنا تشعر بالقلق إزاء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا على البعثة ككل وعلى موظفيها. وفي هذا الصدد، ندعو إلى ضمان سلامة وأمن جميع الأفراد في الوقت الذي تواصل فيه البعثة الاضطلاع بولايتها. ونأسف لفقدان ستة من موظفي البعثة من ملاوي وأوكرانيا وبنغلاديش، الذين توفوا بعد إصابتهم بالفيروس، ونعرب عن تعازينا لأسرهم.

وفي إطار التخفيض التدريجي والمسؤول للبعثة، لا تزال تونس وجنوب أفريقيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين تؤكد على الضرورة القصوى لالتزام المجلس الثابت بتزويد البعثة بجميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤكد مجموعة ٣+١ وجهة نظرها المدروسة بأن الخروج المعجَّل والنابع من اعتبارات تتصل بالميزانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون اختياراً مأساوياً من شأنه أن يقوض عقودا من الاستثمار في حفظ السلام. ونؤكد على ضرورة تزويد البعثة ولواء التدخل التابع لها بما يكفي من القدرات وفقا لتوصية التقرير الذي أعده الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، لمواجهة التحديات المتعلقة بفعالية بعثة الأمم المتحدة بأسرها دون المساس بالقدرات القائمة، بما في ذلك العناصر الرئيسية الداعمة للقوة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن مجموعة ٣+١ تدعم التزام الجماعة

الإنمائية للجنوب الأفريقي طويل الأمد بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام، ويشجعها التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعهدهما بمواصلة المشاركة في دعم توطيد الاستقرار والحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، تؤكد وفودنا تقدير ودعم مؤتمر قمة الهيئة الثلاثية الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للأمم المتحدة فضلا عن دعمها الإقليمي الذي تعهدت به لوضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونثني على استكمال جميع المفاوضات التي أجريت لإعادة تشكيل لواء التدخل، بما في ذلك تعزيز مقر اللواء بضباط أركان من البلدان المساهمة بقوات غير تابعة للواء التدخل، لأن ذلك سيكفل فعالية اللواء في تنفيذ العمليات المحددة الأهداف ضد القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حماية المدنيين.

وتواصل الجماعة الإنمائية طلب الموافقة المعجلة على جميع الأوامر التشغيلية المقررة الموجهة إلى تنفيذ عمليات محددة الأهداف ضد القوى الهدامة بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – أو بمفردها – حيث أن استمرار التأخير يشجع الجماعات المسلحة على شن هجمات ضد السكان العزل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقوض ويضعف الثقة التي وضعها السكان في البعثة لحماية المدنيين.

وفي الختام، تؤكد مجموعة (A3+1) من جديد التزامها بتعزيز وتحقيق قارة أفريقية تنعم بالسلام والرخاء وتسهم في عالم عادل ومنصف من خلال تعددية الأطراف الفعالة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ولهذا السبب، تؤيد وفودنا توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام، مع الاحتفاظ بالقوام المأذون به حالياً من أفراد القوات وأفراد الشرطة والأهداف الاستراتيجية، وهي حماية المدنيين، بل وحماية جميع السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية السيد الرئيس أن أتقدم بأحر التهاني إليكم، كممثل لبلد قريب، هو جمهورية جنوب أفريقيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وأود أيضا أن أرحب بمبادرة عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بقضية بلدي ودعمه لها. والشكر موصول إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الخاص الذي لا يفوتهم أبدا أن يولوه للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1150)، الذي قدمته للتو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة ورئيسة البعثة، التي نرحب كثيرا بحضورها عبر الفيديو وبما تبذله من جهود متواصلة من أجل تحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أضيف آراء وفدي إلى هذه المناقشة لأشاطركم وجهة نظر حكومة بلدي بشأن الشواغل المثارة في التقرير، ولأدلي ببعض التعليقات، لا سيما بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد، وبشأن مسائل حقوق الإنسان واستراتيجية خروج البعثة.

يهيمن على الساحة السياسية في الوقت الراهن الخطاب الذي وجهه إلى الأمة فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو

تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوم الأحد ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بعد المشاورات السياسية التي جرت بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، في الفترة من ٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. أعلن رئيس الدولة، بصفته القائم على شؤون الأمة، ومع مراعاة التقارب الواسع النطاق بين الآراء على الصعيد الوطني بشأن القضايا الأساسية لإعادة التأهيل الأمني والاقتصادي والاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نهاية التحالف بين الجبهة المشتركة من أجل الكونغو ومسار التغيير بعد عامين من الجهود الدؤوبة والصبر ونكران الذات بهدف الحفاظ على جوهر ذلك التحالف – على حد تعبيره، عامان من الإمهال الذي لم ينجح للأسف في منع اندلاع الأزمات المستمرة وإضاعة الوقت سدى. وكان الدافع وراء هذا القرار أيضاً من ناحية هو أن الحكومة الائتلافية التي أنشئت في أعقاب انتقال السلطة السياسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لم تسمح لرئيس الدولة بتنفيذ البرنامج الذي انتخب من أجله لأعلى منصب في البلد، ومن جهة أخرى لم يتمكن الرئيس لذلك من تلبية تطلعات وتوقعات الشعب الكونغولي. ولذلك قرر، وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٧٨ من الدستور، تعيين مقرر يكون مسؤولاً عن تشكيل ائتلاف جديد يجمع بين الأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية الوطنية.

وبهذا الائتلاف الجديد، سيتولى رئيس الجمهورية تشكيل حكومة تقوم بعملها خلال الفترة المتبقية من ولايته التي تمتد خمس سنوات وسيواصل السعي إلى تنفيذ رؤيته، بهدف تلبية تطلعات الشعب الكونغولي. والهدف هو بناء مستقبل الحياة الديمقراطية في البلد وخارجها ومع الوحدة المقدسة للأمة – وبعبارة أخرى، مجموعة من الرجال والنساء يتمتعون بنيّة حسنة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الأيديولوجية أو العرقية – ملتزمون بالمبادئ والقيم التي من شأنها أن تمكن من إرساء سيادة القانون والديمقراطية الحقيقيين وتحقيق نتائج ملموسة على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية.

وظلت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هادئة بصفة عامة. غير أنه في بعض المناطق المحددة جيدا في شرق الإقليم الوطني، في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، شنت جماعات مسلحة من الداخل والخارج، فضلا عن فلول أخرى من الميليشيات التي لا تزال نشطة، هجمات في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وتسببت في وقوع العديد من الإصابات وتدمير واسع النطاق للممتلكات والهياكل الأساسية. وتمارس هذه الجماعات الإرهابية، التي أقسم بعضها على الولاء للدولة الإسلامية، الحرب غير المتكافئة وتواصل شن هجمات عشوائية على السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للبعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، أود أن أطلع المجلس على أنه منذ أن قرر رئيس الجمهورية شن الهجوم العسكري ونفذته وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم لوجستي من البعثة، بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، كابدت العديد من هذه الجماعات المسلحة ضربات موجعة أفقدتها قوتها. وقد ألقت مجموعات من الميليشيات أسلحتها، واستُعيد العديد من معاقل الأراضي الوطنية التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة هذه القوى الهدامة. ونطمئنكم إلى أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة، بدعم من شركائها، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مواصلة عملياتها ضد جميع هذه القوى الهدامة التي لم تمتثل لدعوة رئيس الدولة إلى إلقاء أسلحتها حتى يتم القضاء عليها تماما من أجل فرض السلام وبالتالي تأمين السكان.

علاوة على ذلك، وتمشيا مع التزام رئيس الجمهورية باستعادة السلام والأمن في الجزء الشرقي من البلد، وبغية معالجة تلك الشواغل الأمنية في الشرق على أساس دائم، فإنه قد وضع ونفذ أيضا استراتيجية ذات مسارات ثلاثة، هي: أولا، بناء قدرات

قوات الدفاع والأمن من خلال إصلاح قطاع الأمن بجميع جوانبه؛ وثانيا، تعزيز المصالحة الوطنية، ولا سيما بين القبائل المحلية المتنازعة، مثل الهيما واللندو، والأقزام التوا والبانتو، وقبيلة الباندوندو ورعاة الباتيندي والبانيامولينغي، ومزارعي البابيمبي والبافوليرو؛ ثالثا، تمكين الدبلوماسية الإقليمية من خلال حوار مستمر على أعلى المستويات السياسية، مما أسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وتعزيز العلاقات بين البلدان، واستعادة الثقة بين الحكومات المعنية.

وتهدف جميع هذه المبادرات إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى والعودة إلى الحياة الطبيعية. وإذا ما استمرت هذه المبادرات، فإنها ستُغيِّر مجرى الأمور في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة تغييراً دائماً ونهائياً، وذلك بالانتقال من الخطاب الذي يشعل النزاعات إلى الخطاب الذي يركز على الطريق إلى تحقيق التنمية الإقليمية.

ويعول بلدي على تلقي تلك المبادرات الدعم، بما في ذلك من خلال الإرادة السياسية لجميع شركائنا وبلدان المنطقة على وجه الخصوص وتصميمهم على المكافحة الفعالة للاتجار بالمعادن الذي يمكّن الجماعات المسلحة، فضلا عن الاتجار بالأسلحة والتهريب بأسلوب المافيا، وذلك من أجل تقديم الدعم اللازم للحكومة للقيام بالإصلاحات الجارية في قطاعي العدالة والأمن؛ وتوفير التمويل والدعم الكافيين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن؛ والدعوة إلى التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى؛ والعمل على تنفيذ ولاية البعثة تنفيذا شاملا وتعزيز القدرات الهجومية للقوة ككل، ولا سيما قوة الرد السريع التابعة لها.

وترى حكومة بلدي، أنه يجب تنفيذ هذه المهام والشروط الأساسية لولاية البعثة بحذافيرها، من أجل تمكين قوة الأمم المتحدة من النجاح في دورها الأساسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ألا وهو حماية المدنيين، وكذلك في انسحابها المسؤول والمقرر وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع الحكومة.

ويستعد المجلس لتجديد ولاية البعثة، التي تنتهي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بموجب أحكام القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩)، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقد أوصى القرار نفسه بأن تجري الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة حوارا استراتيجيا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وصول لواء التدخل التابع للأمم المتحدة وانسحابه التدريجي والمسؤول من أجل الحفاظ على مكاسب الماضي. وقد تم ذلك العمل عن طريق المحادثات المباشرة بين خبراء الجهتين صاحبتي المصلحة في تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن استراتيجية مشتركة للانسحاب التدريجي للبعثة على مراحل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما أكدته السلطات السياسية في بلدي ومسؤولو البعثة.

وخلال تلك المحادثات، ناقشنا أيضا فعالية المبادرات والاستراتيجيات والآليات القائمة بغية تعزيزها عند الضرورة وتنسيق عملنا المشترك من أجل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على نحو أفضل، في ضوء الحالة الميدانية الراهنة. والهدف النهائي هو تعزيز التعاون داخل وحدات البعثة ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تكون القوة اللازمة لحماية السكان المدنيين واستعادة السلام والأمن وسلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني فعالة.

ونظرا لأن لواء التدخل سيكلف مرة أخرى بدور هام في شل الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بلدي يؤيد فكرة زيادة القدرات التشغيلية للواء، ولا سيما من خلال تزويده بوحدات خاصة تتناسب مع الحرب غير المتكافئة التي تشنها علينا

الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، وتعزيزه بالمعدات الكافية، مثل الطائرات المروحية القتالية من طراز Rooivalk، والمدفعية، ومهندسي المعارك، وأجهزة تحديد المواقع الجغرافية والأجهزة التشغيلية الملائمة للتعامل مع الحالة الميدانية.

وفي هذا السياق، قبلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اقتراح الأمم المتحدة بإعادة تشكيل القوام الحالي للواء التدخل، للسماح لوحدات الرد السريع بأن يكون لها النطاق اللازم للتحرك، وتشكيل وحدتين للرد السريع تضمان قوات من ستة بلدان مساهمة أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووحدة ثالثة من بلد غير عضو في الجماعة.

وتشيد حكومة بلدي بالدعم الذي تقدمه البعثة، ولا سيما المرافق اللوجستية المقدمة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في جهودهما الرامية إلى استعادة النظام والأمن. لكن رئيس الجمهورية أشار في خطابه المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ أمام السلك الدبلوماسي المعتمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قرار الحكومة دعم انسحاب البعثة التدريجي، استنادا إلى تطور الحالة الأمنية، من خلال المشاركة الكاملة في وضع استراتيجية مشتركة للخروج والانتقال التدريجي في سياق حوار استراتيجي.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تخفيض عدد قوات البعثة، بهدف فض الاشتباك التام في نهاية المطاف، ينبغي أن يبدأ بقوات تعتبر غير أساسية. وبعد أن أجرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة تقييما مشتركا للحالة الأمنية في البلد، توصلتا إلى تفاهم مشترك بشأن ثلاثة أنواع من المجالات، هي: أولا، مناطق ما بعد النزاع – مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وتنجانيقا؛ ثانيا، المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة والعنف القبلي – شمال تنجانيقا وإيتوري؛ ثالثا، المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية والقوى السلبية، فضلا عن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية، ومدينة التوحيد والمجاهدين في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وفي ضوء ما قلته للتو، اتفق الشريكان على مشروع الجدول الزمني التالي، وهو أن تغادر بعثة الأمم المتحدة مقاطعة كاساي نهائيا في حزيران/يونيه ٢٠٢١ ومقاطعة تنجانيقا في عام ٢٠٢٢. وسيرافق هذا الانسحاب التدريجي لقوة البعثة تعزيز مؤقت لعنصر الشرطة والعنصر المدني، مما سيدعم تعزيز مهام سيادة القانون ونقل مهام البعثة تدريجيا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين من أصحاب المصلحة. وفي المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة المحلية والعنف بين القبائل، ستحتفظ البعثة بوجودها لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ نهج مجتمعي المنحى لتسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار. وفي المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، ستحتفظ البعثة بوجودها من خلال قدرة على الوقاية والاستجابة. ويجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توصي بأن تتكيف قدرة الاستجابة هذه لخطر الحرب غير المتكافئة. وقد اتفقت جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على إنشاء فريق عامل مشترك لاقتراح أساليب عملية لنقل المهام.

وقد جربت الحكومة الكونغولية بالفعل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك، فإنها تعيد تأكيد عزمها على وضع برنامج شامل وقد بدأت، تحقيقا لتلك الغاية، مشاورات لاستخلاص الدروس من الماضي بغية السيطرة على هذه المسألة على نحو أفضل. وإدراكا من الحكومة أنه ينبغي تفضيل التركيز الإقليمي أو على مستوى المحافظات في إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، اختارت هذه

المرة اللجوء إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس مجتمعي. وسيعاد إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم الأصلية، ولا سيما من خلال العمل الزراعي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجري إنشاء هيكل وطني تحت تنسيق الرئاسة.

و رؤية الحكومة الكونغولية هي إعطاء الأولوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس مجتمعي من أجل التمكين للتسريح وإعادة الإدماج المستدامين للمقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة المحلية وكذلك للنظر في النهج الإقليمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في حل مسائل الجماعات المسلحة الأجنبية من خلال الحوار مع بلدانها الأصلية، وبالتالي الجمع بين الخيارات غير العسكرية والضغط العسكري. وعلاوة على ذلك يتعين، في السياق الحالي الذي يهيمن عليه العديد من المستسلمين، أن تعمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن على أساس مجتمعي – بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة التعمير – بكامل طاقتها. وللقيام بذلك، فإنها تحتاج إلى رأس مال جديد ودعم من الشركاء.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بالاتفاق الإطاري، الذي نعتبره أفضل طريق واستراتيجية إقليميتين ينبغي اتباعهما للخروج نهائيا من حالة عدم الاستقرار، التي ما فتئت تؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى منذ سنوات عديدة. وستواصل حكومة بلدي من جانبها تنفيذ جميع التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية بموجب ذلك الاتفاق وتحمل مسؤوليتها حتى يمكن استعادة السلام والوئام بشكل كامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

وتغتنم جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الفرصة لتدعو بلدان المنطقة والجهات الضامنة للاتفاق إلى اغتنام فرصة الزخم الإقليمي في الأشهر الأخيرة لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها جميعا على نفسها. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما ترجمت أحكام هذا الاتفاق الإطاري إلى إجراءات ملموسة، فإنها ستمكن المنطقة من تحسين إدارة قضايا السلام والأمن، ولا سيما التعاون والتنمية من خلال منطق التكامل.

ويود وفد بلدي أن يجدد النداء الذي وجّهه رئيسنا إلى المجتمع الدولي، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/75/PV.5)، لكفالة تطبيق جزاءات مناسبة وهادفة وفعالة على جميع الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار غير المشروع بالمعادن المرتبطة بإراقة الدماء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتترتب عن الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية الطبيعية عواقب على السلام والأمن في البلد وفي المنطقة، ومكافحة الاتجار الإجرامي المنظم في هذه المعادن أمر بالغ الأهمية لأنه مصدر رئيسي لتمويل الأنشطة العدائية والضارة للجماعات المسلحة. وفي الواقع، سيكون من الصعب علينا تحييد الجماعات المسلحة وهزيمتها إذا لم ننجح في القضاء على مصادر دعمها وتمويلها.

ووفقا للمتطلبات الدستورية، تواصل الحكومة تنفيذ برنامجها للدفاع عن جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، فضلا عن تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع العدالة. وتشمل الإجراءات المتخذة لإصلاح نظام العدالة بناء قدرات الموظفين القانونيين، ولا سيما من خلال التدريب؛ وتعزيز الإطار القانوني، ولا سيما مواءمة التشريعات الوطنية مع نظام روما الأساسي؛ وبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية للسجون لتحسين ظروف المحتجزين والسجناء؛ ومعالجة العنف القبلي بإنشاء وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية من خلال الهياكل ذات الصلة، بما في ذلك المجلس الوطني لمنع النزاعات وتحويلها، وصندوق لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات،

وُضعت خارطة طريق لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وضمان حمايتهم من العنف الجنسي. وقد وقّع على خريطة الطريق هذه نحو ١٠ من قادة الجماعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الأمر الذي مكن من إطلاق سراح ٥٥٣ طفلا في محافظات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا وكاساي الكبرى.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تجدر الإشارة إلى أن الدولة الكونغولية تعاقب بشدة على جميع الجرائم المتصلة بالاغتصاب ويطبق الجيش الكونغولي سياسة عدم التسامح مطلقا مع أي من هذه الجرائم. وفي ذلك الصدد، أنوه إلى أن نظام القضاء العسكري حاكم وأدان بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ما لا يقل عن ٤٢٨ من مرتكبي أعمال العنف الجنسي المبلغ عنها. وتبين هذه الإحصاءات بجلاء أن الحكومة الكونغولية لا تسمح لمرتكبي هذه الجرائم البغيضة بالإفلات من العقاب.

ويجري التحقيق دائما في الادعاءات الموجهة ضد عناصر من قوات الأمن الوطني، لأن ارتداء الزي العسكري لقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة النزاع هذه لا يكون مرادفا دائما للعضوية الفعلية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو الشرطة الوطنية الكونغولية. وقد أثبت فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية مرارا وتكرارا أن الممتلكات العسكرية، فضلا عن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كثيرا ما تسطو عليها الجماعات المسلحة وتتاجر بها. ولكن، بعد إجراء التحقيقات والمحاكمات، يعاقب مرتكبو هذه الجرائم دائما على نحو مثالي وفقا للقانون، بغض النظر عن مركزهم الاجتماعي أو رتبهم في دوائر الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن برنامج الرئيس لمكافحة العنف الجنسي يحتوي على ثلاثة عناصر: التوعية وتعبئة المجتمع المحلي من خلال تغيير العقليات؛ ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب؛ وثالثا، دعم الضحايا بدعم نفسي – اجتماعي ومساعدة قانونية مجانية وتفعيل برنامج عدم التسامح مطلقا.

وفي سياق مكافحة الإفلات من العقاب، تجدر الإشارة إلى إدانة محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية يوم الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، للسيد نتابو نتابيري شيكا، زعيم ميليشيا الدفاع عن الكونغو في ندوما، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وقتل واغتصاب واسترقاق جنسي وتجنيد أطفال ونهب ممتلكات وأذى بدني. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن أحد المتهمين الرئيسيين في هذه المحكمة، وهو السيد نزيتوندا هابيمانا سيرابين المعروف باسم ليونساو، التابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد حكمت عليه أيضا نفس المحكمة العسكرية بالسجن مدى الحياة. وخلال نفس المحاكمة المطولة، التي استمرت أكثر من عامين، حُكم على جون كلود لوكامبو، المعروف باسم كاموتو، بالسجن لمدة ١٥ عاما وبُرئت ساحة جون باتيتشي. ويبين الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية في هذه المحاكمة تصميم السلطات الكونغولية على مواصلة الكفاح القانوني ضد جميع مجرمي الحرب، في الماضي والحاضر، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق بوجه خاص في الجزء الشرقي من البلد في أعقاب الأزمة المتعددة الجوانب الناجمة عن عواقب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فضلا عن حالات التشريد العديدة للسكان الفارين من الفظائع في مناطق النزاع.

علاوة على ذلك، وبغية التصدي لمختلف التحديات المعقدة التي تسببت فيها الجائحة في قطاعات الصحة والاقتصاد والأمن، أنشأت الحكومة لجنة متعددة القطاعات وأمانة تقنية، وضعتا خطة منظمة لمواجهة كوفيد-١٩، فضلا عن خطة متعددة القطاعات للتخفيف العاجل من أثر الجائحة، أطلقها

رئيس الجمهورية في ١٨ حزيران/يونيه. وبفضل تلك الجهود، تمكنا من خفض معدل الوفيات الناجمة عن الجائحة من ١٠ في المائة عند بدايتها إلى ٢,٦ في المائة تقريبا اليوم.

ونعتقد أنه يمكن لعودة جميع المشردين إلى أماكنهم الأصلية أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق السلام الدائم وفي تجديد النشاطين الاقتصادي والزراعي في المنطقة. علاوة على ذلك، ومع وجود ما يقرب من ٥,٥ ملايين مشرد، يعيش حوالي مليون و ٦ ٠٠٠ منهم في ظروف محفوفة بالمخاطر، فإن الاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه الفئة من السكان لا تزال هائلة وتتطلب دعما متزايدا من جانب الشركاء.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين في رواندا وأوغندا وبوروندي، تدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشعر بالقلق إزاء هذه المسألة، إلى إعادة تنشيط الآليات القانونية المنشأة لهذا الغرض والمتمثلة في: الاتفاقات الثلاثية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأوغندا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبوروندي، من أجل الاضطلاع بإعادة جميع اللاجئين المعنيين فعليا إلى وطنهم.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد تصميم رئيس الجمهورية والحكومة على كسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تعزيز عودة الحياة الطبيعية إلى ذلك الجزء من الإقليم الوطني بعد أكثر من عقدين من الاضطرابات. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نعول على دعم جميع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان نجاح ذلك المسعى.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن امتنان جمهورية الكونغو الديمقراطية للبلدان المساهمة بقوات على دعمها، وأود أن أحيي ذكرى جميع الذين فقدوا أرواحهم من أجل السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الخوذ الزرق التابعين للبعثة، الذين سقط ستة منهم ضحايا لكوفيد-١٩.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.